جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
صادر

رقم	التاريخ	المرفقات
٢٨٦	٢٠١٩/٦/٢	تقرير ١ ورقة

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

****

السيد الأستاذ المهندس / العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

بالشركة المصرية للاتصالات ،،،

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة المختصرة في ٢٠١٩/٣/٣١ للشركة المصرية للإتصالات .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مديرة الإدارة

ناهد امين واصف

" محاسبة / نوال مصطفى المحلاوي "

تحريراً في: ٣ / ٦ / ٢٠١٩

يعتذر ...

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

تقريـــر الفحص المحدود
عن القوائم المـــــالية المستقلة المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٩/٣/٣١

*****

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المختصرة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " في ٢٠١٩/٣/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المستقلة عن الثلاثة أشهرالمنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) .
وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ :

فى ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة الواردة للإدارة في ٢٠١٩/٥/١٥ والمعلومات والبيانات المتاحة وفي ضوء عدم موافاتنا بإقرارات إدارة الشركة بالمخالفة لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) ، فقد أسفر ذلك الفحص عن بعض الملاحظات المؤثرة على القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠١٩/٣/٣١ ومنها :-

١- لازلنا نؤكد على عدم ملكية الشركة لأراضي بنحو ١,٣ مليار جنيه (وهو ما أمكن حصره) المدرجة ضمن قيمة " الأراضي " بحساب الأصول الثابتة ، وكذا نحو ٤٤٠,٦٨٤ مليون جنيه مدرجة بحساب الأصول الأخرى كحيازة ، وتمثل تلك الأراضي المشار إليها : أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملـــكية ، في ضوء مايلي :-

أ - صدرت بشأنها العديد من الفتاوى من مجلس الدولة مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي ، ومنها **كلا من الفتوى الصادرة عن هيئة اللجنة الأولى لقسم الفتوى** ([1]) (سجل رقم ٦٨/٣٥٤ ، جلسة ٢٠١٤/١٢/٦ ، ملف ١٢٣٥/١٩/٩٣) صادر رقم ١١١ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١ ، **والفـــتوى الصادرة** ([2]) **من ادارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة (ملف رقم ٩٩٩/٢/٥/١١٤٥) بتاريخ** ٢٠١٥/٨/١٠ ، وأخرها الفتوى رقم (٢٢٤) الصادرة في ٢٠١٩/٢/٢٣ والتي تضمنت " أحقية محافظة قنا في

---

[1] - التي إستصدرت بمعرفة محافظة الغربية .
[2] - إستصدرها أمين عام مجلس الوزراء بناء على توجيه من رئيس الوزراء.

مطالبة الشركة المصرية للإتصالات بأداء قيمة مساحة الأرض السابق تخصيصها للهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية بالمجان فضلا عن مقابل حق الإنتفاع عن المدة من عام ١٩٩٨ حتى تاريخه ".

ب - صدر حكم محكمة النقض رقم (٦٥٠١) لسنة ٧٣ قضائية بجلسة ٢٠١٤/٣/١٩ أفـــاد " أن عقارات الشركة المصرية للإتصالات مملوكة للدولة ومعفاة من الضريبة العقارية " .

وبالرغم مما سبق الإشارة إليه لم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٩/٣/٣١ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضى وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبند رقم (٧٤ - أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

ج - وردت العديد من المطالبات من جهات إدارية مختلفة بالدولة (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٨١ مليون جنيه ، الأمر الذي قد يترتب عليه إستعادة الجهات الإدارية لها في حالة عدم السداد كما حدث بالنسبة لأرض عرب المدابغ بأسيوط وغيرها .

- ونشير إلى قيام الشركة بسداد نحو ٢,٢٨ مليون جنيه - مدرجة بحساب التكوين الإستثماري - مقابل قيمة أرض بمنطقة سيدي كرير التي سبق تقييمها بنحو ١,٨ مليون جنيه وإدراجها ضمن حساب الأصول الثابتة خلال عام ١٩٩٨ عند تحول الهيئة القومية للمواصلات السلكية واللاسلكية إلى الشركة المصرية للإتصالات ، ثم تم إعادة تبويبها بعد ذلك لحساب الأصول الأخرى خلال عام ٢٠١٢ كحيازة .

كما نشير إلى قيامها بسداد نحو ٣٠٩ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٨ لمحافظة المنوفية تمثل ١٠% من قيمة أرض سنترال سيرس الليان البالغة **نحو ٣ مليون جنيه** .

يتعين مايلي :-

- الالتزام بتطبيق الفتاوى الصادرة بشأن عدم ملكية الشركة للاراضى المشار اليها ، إجراء القيود المحاسبية اللازمة.

- سرعة حصر كافة الحالات المماثلة ودراسة جدوى إحتفاظ الشركة بتلك الأراضي في حالة حتمية سداد قيمة المطالبات المشار إليها بعاليه .

- إجراء القيود المحاسبية اللازمة لإظهار قيمة أرض سيدي كرير بقيمتها الواردة بالتعاقد وإتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن قيمتها المدرجة بحساب الأصول الآخرى.

- الإفصاح عن وجود قيود على ملكية الأراضى المشار إليها وعن قيمة هذه القيود .

٢- مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع أرض مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المستبعدة من سجلات الأصول بالشركة ضمن أراضي أخرى بناءً على قرارات رئيس مجـلس الوزراء أرقام ١٤٢ في ٢٠٠٤ ، ٩٨٩ في ٢٠٠٥ ، ٦٠٨ في ٢٠٠٦ - المقام عليها مبنى الشركة الرئيسي ومباني أخرى ، ولازال رد الشركة متكرر دون تقدم ملموس في هذا الشأن حيث أفاد رد الشركة على قوائم ٢٠١٨/١٢/٣١ " سوف يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة فور إنتهاء اللجنة المشتركة المُشكلة بين الشركة المصرية للإتصالات وشركة تنمية القرى الذكية من أعمالها" .

يتعين سرعة تقنين وضع الأراضي المقام عليها مباني الشركة بالقرية الذكية فى ظل ورود خطاب من شركة تنمية القرى الذكية بخصوص ذلك ، وإعادة حساب إهلاك تلك المباني بما يتناسب مع الوضع القانوني لها .

٣- لازالت هناك فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجـــلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية ومحاضر جرد آخر جرد تم للأراضي التي بحوزة الشركة الذي قامت به الشركة وفقا للأمر الإداري رقم (٢٦١٥) في ٢٠١٠/١٠/٢٤ تم ابلاغ الشركة بتفصيلاتها.

وفي هذا الشأن نشير إلى أنه لم يتم تفعيل نتائج جرد الأصول الثابتة (المرحلة الأولى) الذى بدأ تنفيذه في أغسطس ٢٠١٨ وفقا لقرار الرئيس التنفيذى للشركة رقم (٢٠٩٨) بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٤ ، على الرغم من إنتهاء المرحلة الأولى منه في فبراير ٢٠١٩ .

٤- إستمرار تضمين حسابات وسجلات الأصول الثابتة "أراضى ومبانى" بالخطا منها أرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة – التي ليست في حيازة الشركة – البالغ قيمتها نحو ٩,٥٤٤ **مليون جنيه** بمساحة ٢٨٦٥,٦١ م٢ وقد تم إضافتها للأصول فى ٢٠٠٩/١٠ بالرغم من : " عدم وجود اى مستندات ملكية لدى الشركة تفيد ملكيتها لهذه الارض ، وأن هذه الارض لم ترد ضمن تقييم الاصول الخاصة بالشركة عام ١٩٩٨ ، وصدور كتاب من مستشارى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١١ يفيد ان محطة الرقابة اللاسلكية المشار اليها آلت للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وهى مملوكة له بالفعل ".

٥- تضمين حسابات وسجلات الاصول الثابتة والأصول الآخرى قيمة قطـــــعة أرض بمساحة ١٦٦٢م٢ (تخص مخازن الورش بالأقصر) والتى تم استبدالها بأرض أخرى مساحتها ٨١٠م٢ منذ عام ٢٠٠٤ ، بالاضافة الى انه لم يتم انهاء اجراء مبادلة قطعة أرض بمساحة ١٣٣٥,٦٥ م٢(مقام عليها سنـترال الأقصر ١) بأرض أخرى مساحتها ١٨٠٠م٢ منذ عام ٢٠٠٩ بناء على طلب محافظة الاقصر بالرغم من استلام الاخيرة لها وبناء سنترال الاقصر (٣) عليها ، وما كان يستتبع ذلك من أثر محاسبي.

٦- عدم استيفاء سجل الاصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الاصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بصورة اجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا - أجهزة السنترالات والتراسل والقوى الكهربائية ، كوابل ارضية ، تكييف مركزى ، مصاعد - وفقا للجرد الذي قامت به الشركة طبقا لقرار الرئيس التنفيذي للشركة رقم (٢٦١٥) في ٢٠١٠/٥/٢٤ مما أفقد الجرد أهميته.

ونشير إلى عدم إستلام الشركة لأجهزة ومهمات شبكة الـ IP CORE البالغ قيمتها نحو ١,٠٠٢مليار جنيه المشتراه من شركة TE DATA خلال عام ٢٠١٤ وتم اضافاتها بالكامل على أصول قطاع المشروعات بالإضافة إلى قيمة تعاقدات تخص الشبكة بنحو ١,٠٩٦ مليار جنيه .

يتعين إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالفترة من عام١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستبعادات) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساس للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية ، مع سرعة إتخاذ اللازم بشأن إستلام أجهزة ومهمات الشبكة المشار إليها وأخذها في الإعتبار عند إجراء الجرد الخاص بالقرار ٢٠٩٨ لعام ٢٠١٨ .

٧- تضمن الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم في التشغيل – والبالغ قيمتها نحو ٢٣,٠٦٢ مليار جنيه التي تم الإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٩ /٣/٣١ – بعض الأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة منها نحو ٢٤٢ مليون جنيه قيمة شبكة الـ NOC غير المستغلة بالإضافة إلى أجهزة السنترالات ووحدات الاونو التي تم قطع الكهرباء عنها وتوقفها عن الخدمة ، فضلا عن اجهزة الـ CDMA والبالغ قيمتها نحو ٦٦٣ مليون جنيه .

يتعين حصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة.

٨- تضمن حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ٤ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من كبائن وبطاريات وكروت MSAN تم سرقتها خلال الربع الاول من عام ٢٠١٩، **وذلك** بالمخالفة للبند (٦٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الذي تضمن : " أن يتم إستبعاد القيمة الدفترية للأصل الثابت عندما يتم التخلص منه أو عندما لا تتوقع المنشأة منه أية منافع إقتصادية مستقبلية ".

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإستبعاد قيمتها من حسابات وسجلات الأصول الثابتة مع مراعاة الأثر على الحسابات ذات الصلة .

٩- لم تتضمن حسابات الأصول الثابتة نحو٢٠١ مليون جنيه قيمة بعض الأصول المدرجة بحساب التكوين الإستثماري بالرغم من إستلامها وتشغيلها ضمن أنشطة الشركة المختلفة ، وما لذلك من أثر على حساب الإهلاك .

يتعين حصر كافة تلك الأصول التي دخلت الخدمة ولازالت بحساب المشروعات تحت التنفيذ وإجراء القيود المحاسبية اللازمة مع مراعاة الأثر على الحسابات المرتبطة .

١٠- مخالفة الشركة للبند رقم (١- ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) بشأن معالجة إيرادات بيع الكوابل النحاسية التي يتم سحبها وبيعها بمعرفة شركة " كوين " حيث يتم إدراج قيمة بيع تلك الكوابل ضمن الأرباح الرأسمالية ، في حين نص المعيار المشار إليه على : " عرض الأصول التى تستوفى الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع منفصلة فى قائمة المركز المالى ....." ، فضلا عما تضمنته المادة رقم (١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لعام ١٩٨١ من " عرض الأرباح الرأسمالية الخاصة ببيع تلك الأصول بصورة منفصلة على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها " .

يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن .

١١- مخالفة البند رقم (٧١) من معيار المحاسبة المصري رقم(١٠) الخاص بالأصول الثابتة ، الذي تضمن " يتحدد المكسب أو الخسارة من إستبعاد بند من بنود الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الدفترية للبند المستبعد " ، الأمر الذي ترتب عليه تحميل قائمة الدخل بالخطأ بخسائر رأسمالية بنحو ١٧ مليون جنيه تمثل صافي القيمة الدفترية في تاريخ الإستبعاد ، دون أخذ القيمة البيعية في الإعتبار عند تحديد تلك الخسائر.

يتعين الإلتزام بمعيار المحاسبة المشار إليه .

١٢- درجت الشركة على معالجة تكلفة السعات المحتفظ بها بغرض البيع بنظام IRU ضمن النشاط العادى لها بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (ا) وتجدر الاشارة الى عدم قيام الشركة بموافاتنا بالترخيص الصادر لها بممارسة نشاط البيع المشار اليه رغم تكرار طلبنا له منذ سنوات .

يتعين اجراء التصويب اللازم وفقا لاحكام المعيار المشار اليه لاظهار ارصدة الاصول والمخـــــزون (ونتيجة بيع تلك السعات) والحسابات المختصة الاخرى بالقيم الصحيحة مع ضرورة وسرعة موافاتنا بالترخيص المشار اليه لاهميته لاغراض المراجعة .

١٣- -عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى حيث تبين مايلى :-

أ – عدم قيام الشركة باستبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة منها عدد ٥ دائرة سعة G١٠ المباعة خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩ والتى بلغ ما امكن حصره من القيمة البيعية منها نحو٤٦,٣مليون جنيه (المعادل لنحو ٢,٦ مليون دولار) الى كل من الصين وشركة pccw على كوابل (SMWE 5 – EIG) .

ب- الاستبعاد الجزئى (وليس الكلى) من تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة خلال الفترة من اكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ والتي بلغ ما امكن حصره من القيمة البيعية منها نحو ٢٨٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٦,٢ مليون دولار) الى كل من شركات (STC - orange – p c c w – ITC) على كوابل (الكهرباء طابا العقبة - SMWE 5 - IMEWE - TE-NORTH – EIG) .

ج – وجود اخطاء فى بعض الاستبعادات التى تمت على حساب الاصول الاخرى حيث تم الاستبعاد بقيم تقديرية (تحدد بمعرفة الجهات الفنية) بدلا من القيم الدفترية ومن امثلة ذلك ما يلى :-

* نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمه السعات المباعه لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى SMWE 4 - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

* **استبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة بنظام IRU** على كوابل الشركة المختلفة خلال الفترة من2015/1/1 حتى 2018/9/30 بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو141.2مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفتريه بنحو123.7 مليون جنيه – منها نحو 65 مليون خلال سبتمبر 2018 - مما يؤثر على صحة الرصيد.

د - قامت الشركة باعادة تبويب بعض الاصول السابق تبويبها (بالخطا) دون ان يمتد ذلك التصـــويب (فى اعادة التبويب) الى البعض الاخر من هذه الاصول (الذى يشملها ذلك الخطا) ومنها ما يلى :-

- كابل طابا رفح والالياف البصرية التى تم تشغيلها فى اعوام ١٩٩٠- ١٩٩٤ – ٢٠٠٨ على التوالى والتى تبلغ سعتها الكلية ٧٣٦ جيجابايت والمستخدم منه ٣٩٣,٣ جيجابايت.

- كابل ليبيا السلوم والذى تم انشاؤه فى ١٩٩٨ وتبلغ السعة الكلية له ١٧,٥ جيجا بايت والمستخدم منها ٢,٩٦ جيجا بايت.

- كابل السودان اركين والذى تم انشاؤه فى ٢٠٠٦ وتبلغ السعة الكلية له ١٢,٥ جيجا بايت والمستخدم منها ١٠,٥ جيجا بايت .

هـ - تم اضافة نحو ١,١١ مليار جنيه لحساب الاصول الاخرى قيمة كابل مينا البحرى بموجب الفاتورة رقم 1/2018/2 بتاريخ 2018/11/27 والسعات المشتراه من كل من شركتى ارتل وعمان تل خلال الربع الاول لعام 2019دون وجود تحليلى بسجلات الاصول الثابتة للسعات والفرعات الخاصة بالكابل المذكور .

يتعين إجراء التصويبات اللازمة بشأن ماتقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة وادراج السعات الخاصة بكابل مينا بسجلات الاصول الثابتة إحكاما للرقابة .

١٤- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ١٥٩,٨ مليون جنيه قيمة الرسوم المستحقة للجهاز القومي لتنظيم الإتصالات والمقدرة بنسبة ٥ % من إجمالي إيرادات الدوائر المباعة بنظام I R U لعملاء خارج مصر ، وذلك

عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠١٩/٣/٣١ ، حيث بلغت قيمة الإيرادات المحققة الخاضعة لتلك الرسوم نحو ٣,١٩٦ مليار جنيه عن الفترة المشار إليها والتي قامت الشركة بإستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز وذلك بالمخالفة للبندين (١/٣٨) من الترخيص الممنوح للشركة في عام ٢٠٠٦ وكذا البند رقم (٣/٢) من الملحق رقم (١٠) لذات الترخيص .

ونشير إلى تأخر الشركة في عقد الإجتماعات اللازمة في حضور ممثلي الجهاز القومي لتنظيم الإتصالات لحسم ذلك الأمر ، وهو ما تمت الإشارة إليه بالعديد من ردود الشركة على تقاريرنا دون تقدم ملموس .

يتعين سرعة عقد تلك الإجتماعات لحسم ذلك الأمر للتوصل إلى نتائج نهاية في هذا الشأن .

١٥- لم نقف على صحة إيرادات الكوابل والتراسل البالغة نحو ٧٨٦ مليون جنيه حتى ٢٠١٩/٣/٣١ (قطاعي الديوان العام وغرب القاهره) ، وذلك لعدم موافاتنا بالبيانات التفصيلية التي تم بناءا عليها اعداد مطالبات التراسل الخاصة بشركات المحمول وشركات الانترنت من (دوائر وأبراج وهوائيات وكهرباء ... الخ) من خلال نظام الـ kam ، ونشير إلى وجود بعض التحفظات على تلك الإيرادات وردت ضمن تقرير اللجنة المشكلة لفحص الدوائر التراسلية المفعلة فنيا وحسابيا ومطابقتها مع نظام الـ kam لشركات المحمول الثلاثة ومنها :-

أ - وجود اختلافات وتناقضات بين السعات التراسلية المفعلة فنيا بقطاعات التشغيل وصيانة التراسل والجهات المحاسبية بقيمه نحو ١٦مليون جنيه لشركات المحمول الثلاثة ، ونشير إلى خلو تقرير اللجنة المذكورة من تحديد الفترة محل الفحص والاثار المحاسبية المترتبة على تلك الإختلافات ، فضلا عن عدم إلتزام شركات المحمول بالسعة التراسلية المطلوبة من طرفهم مما يؤثر على دقة الـ Forecast.

ب- وجود اختلافات في تاريخ المحاسبة بين تقارير ادارة التنسيق الهندسي ونظام الـ kam نتيجة وجود مشاكل فنية أو عدم استلام العميل للدائرة ورفضه للفواتير الخاصة ببعض الدوائر .

ج- طول الفترة الزمنية ما بين اصدار رقم الدائرة للطلب حتى طلب العميل اصدار امر الشغل .

د - وجود عدد من الدوائر مازالت تحت التشغيل بعضها تم الغائها والبعض الاخرلم يتم ارسالها الى الحسابات وكذلك وجود عدد من الدوائر مسجلة بأكثر من رقم في اكثر من جهة .

يتعين سرعة موافاتنا بكافة البيانات اللازمة لإمكان التحقق من صحة إيرادات التراسل وإستمرار اللجنة في فحص تلك الإيرادات للتحقق من تلافي أوجه القصور التي سبق أن أشارت إليها.

١٦- لم نتحقق من صحة ايرادات خدمات الـ BIT STREAM (شركة WE DATA) البالغة نحو ٧٦٤ مليون جنيه في ٢٠١٩/٣/٣١ حيث تم إدراج تلك الإيرادات تقديريا لوجود مشاكل فنية تتعلق بنظام التحاسب بين الشركتين .

فضلا عن عدم التحقق من صحة ذات الإيرادات عن الربع الأخير من عام ٢٠١٨ التي بلغت نحو ٤٩١ مليون جنيه لذات الأسباب .

يتعين سرعة العمل على سرعة حل المشاكل الفنية الخاصة بنظام التحاسب لخدمات الـ BIT STREAM وإصدار الفواتير النهائية واجراء التسويات اللازمة لاظهار الحسابات على حقيقتها .

١٧- لم يتم إدراج نحو ٢,٠٧ مليون جنيه بحساب ايرادات اصول غير تشغيلية (WE DATA) يمثل ما يخص الربع الاول من عام ٢٠١٩ من قيمة تأجير مساحات بعض المواقع لشركة WE DATA طبقا للعقد المبرم بين الشركتين .

يتعين اجراء التسوية اللازمة .

١٨- عدم تضمن حساب الإيرادات قيمة بعض المكالمات نتيجة لوجود بعض العيوب الفنية بنظام الفوترة الحديثة (IRB) مما أدى إلى رفض تلك المكالمات وبالتالي عدم التحاسب عليها ضمن الفواتير الصادرة للعملاء ، في الوقت الذي تتحمل فيه الشركة بقيمة مستحقات شركات الخدمة الصوتية والمحمول والنواقل الدولية .

- ومما يؤكد ذلك ما ورد خطاب رئيس قطاع التفتيش الفني بالشركة الى السيد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي والمؤرخ في ٢٠١٩/١/٢٩ الذي تضمن " وجود نحو ٤٦ مليون مكالمة مرفوضة (دولي – محمول – مباشر – صوتية - محلي) لم يتم فوترتها وبالتالي عدم تحصيل قيمتها " .

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لتلافي تلك المرفوضات حفاظا على أموال الشركة .

١٩- لم تقم الشركة بإبرام اتفاقيات مع شركة فودافون لتحديد أسعار الترابط - حيث يتم تعليه إيرادات ومصروفات الترابط بناء على سعر تقديرى - مما قد يترتب عليه نشأة خلاف بين الشركة وتلك الشركات والدخول معهم في دعاوى تحكيمية تكبد الشركة مصاريف باهظة .

يتعين سرعة إبرام تلك الإتفاقيات .

٢٠- إستمرار وجود إختلاف في قراءة عدادت رسائل SMS (كمصروف علي الشركة) بين قراءات الشركة وقراءات كل من شركتي " أورانج وفودافون " بفارق يصل لنحو ١,٢٧مليون جنيه و ٥٣ ألف جنيه علي التوالي عن الربع الاول من عام ٢٠١٩

يتعين سرعة بحث ودراسة تلك الفروق وإجراء التصويب اللازم خاصه وأنها متكرره .

٢١- تضمن رصيد العملاء (قطاع الدولي) نحو ٢٨٥٢ مليون جنيه مصري عملاء (دوائر – مقاصة – اتصالات فضائية – شركات) ولم نواف بالبيانات اللازمة بشان هؤلاء العملاء والرصيد بالرغم من طلبها اكثر من مرة شفاهة وتحريرا(بالخطابات المؤرخة فى ٢٠١٩/٤/٤ ،٢٠١٩/٤/٢٣، ٢٠١٩/٥/٦)
الامر الذى شكل قيدا على نطاق المراجعة لايمكن من الحصول على ادلة المراجعة الكافية والملائمة وبالتالى لايمكننا من ابداء الراى بشان ذلك الرصيد .

يتعين تحديد المسنوليه فى هذا الشأن في ضوء مخالفة الشركة للمادة رقم 11 من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988 والمعدل بالقانون رقم 157 لسنة 1998 والتى تنص على " يعتبر فى حكم المخالفات المالية عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها أوبما يطلبه من اوراق او بيانات فى الأعمال المقررة ...." لما لذلك من اثار على اعمال المراجعة والافادة بما تقدم ذكره .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-

١- إستمرار تضمن حساب الأراضي نحو ٦,٣ مليون جنيه تمثل قيمة بعض الأراضي ومصاريف مساحية ، تم إدراجها بحسابات وسجلات الأصول الثابتة منذ عدة سنوات بعضها بقيمة أكبر من القيمة الواردة بعقود شرائها ، والبعض الآخر تبين عدم الوجود الفعلي لها ومسدد عن بعضها مصاريف مساحية .

ولازال الموضوع محل تحقيق بمعرفة النيابة ضمن القضية رقم (٣٢٧) لسنة ٢٠١٦ ولم يتم الإنتهاء منه بعد.
ونشير إلى إستمرار تضمن حساب التكوين الإستثماري - أرض بنحو ٦,٥١٢ مليون جنيه تخص المنطقة الإستثمارية بالقرية التكنولوجية بالمعادي ، بالرغم من تسليمها لوزارة الإتصالات خلال عام ٢٠١١ دون إسترداد ما سبق سداده مقابل تلك الأرض .
يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما ينتهي إليه رأي النيابة مع سرعة حسم موقف قيمة أرض المنطقة الإستثمارية بالمعادي بمطالبة الوزارة بها أو تسويتها معها ماليا بأي صورة.

٢- تضمن الأصول الثابتة العديد من الأصول غير المستغلة والتي سبق الإشارة إليها بتقريرنا التفصيلية.

يتعين سرعة إتخاذ اللازم لإستغلال تلك الأصول

٣- عدم تضمين حسابات المشروعات تحت التنفيذ والأصول الثابتة بميزان المحمول بعض المبالغ المدرجة بقطاعات آخرى منها :-

- نحو ٢٧,٧٤٠ مليون جنيه بحساب الأصول الثابته قيمة أنظمة PACKET/MANGMENT خاصه بمحطة المحمول (قطاع المشروعات) .

- نحو ٣٧١ مليون جنيه قيمة توريد مهمات واجهزة خاصة بالمرحلة الاولى من نظام خدمة العملاء CRM وانظمة BBS لخدمـــــــــات المحـمول - عقدي رقمي (٨/٢٠١٦/٢٢١ ، ٧/٢٠١٧/٢٢١) - المسند تنفيذهما لشركة هاواوي للتكنولوجيا المحدودة ، وكذا نحو ١,٤٢٦ مليون جنيه قيمة توريد عدد (١٦٠) بطارية AGM بمبنى B7 بصالة اجهزة UPS بالمنطقة الثانية جيزة عقد رقم ٤/٢٠١٧/٤٣١ (قطاع الديوان العام) .

- نحو ٨٥ مليون جنيه قيمة انظمة مساندة للعمل (BBSS)بحساب التكوين الاستثمارى (قطاع الدولي) .
يتعين اجراء التصويب الواجب وتحميل قطاع المحمول بالمبالغ المذكور مع مراعاة الأثر على الحسابات المرتبطة.

٤- استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ومن امثلة ذلك:-

أ- **الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكترونى** (شركة شقيقة) ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه - وقد سبق حساب إضمحلال لهذا الإستثمار في سنوات سابقة بنحو ٧,٥ مليون جنيه - حيث بلغت جملة خسائرها المحققة حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو٢٧,٥٨١ مليون جنيه بنسبة ٩٨,٥% من رأسمالها المصدر ، بلغ نصيب الشركة فيها نحو٩,٨٥ مليون جنيه .

وقد قامت الشركة بسداد نحو ٢,٥ مليون جنيه منذ يونيو ٢٠١٤ يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة ولم يتم نهو التأشير بالسجل التجاري لتلك الحصة لعدم استكمال باقى الشركاء لحصصهم ، ولم نواف بما تم حيال إمتناع باقى الشركاء عن سداد باقي حصصهم في رأس المال بالرغم من الإخطارات المرسلة إليهم في هذا الشأن .

يتعين موافاتنا بما يلي :

- الاجراءات القانونية المتخذة من قبل مجلس إدارة الشركة المذكورة بشأن إمتناع المساهم (شركة بي تي تراست)عن سداد باقي حصته في رأس المال .

- دراسة مدى جدوى شراء الشركة للحصة المذكورة في ضوء تلك الخسائر المحققة المشارإليها .

ب- **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** (متاحة للبيع) : مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الاعوام السابقة ، حيث بلغت إجمالي خسائر الشركة المحققة حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ٥٦,٣٦ مليون جنيه بنسبة ٨٠,٥٢ % من راسمالها المصدر .

ونشير إلى قيام الشركة المصرية بسداد نحو ٢,٤٥ مليون جنيه منذ ديسمبر ٢٠١٠ يمثل قيمة استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لإمتناع بعض المساهمين عن سداد باقى حصصهم في رأس المال ، ولم نقف على موقف تنفيذ توصية لجنة الاستثمار بالشركة المصرية فى يونيو ٢٠١٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين بشأن بيع حصة الشركة المصرية فى الشركة المشار اليها .

يتعين موافاتنا بآخر موقف بشأن تنفيذ توصيات لجنة الإستثمارالمشار إليها بعاليه ودراسة جدوى تصفيتها تطبيقاً للمادة ٦٩ من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

٥ - لم نواف بمستجدات أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤ مليون جنيه ، بالرغم من تشكيل تلك اللجنة منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ ، حيث سبق تكرار طلبنا لذلك بالعديد من تقاريرنا السابقة دون قيام الشركة بموافاتنا بذلك .

- كما لم نقف على حصر وموقف أصول تلك الشركة منذ تاريخ قرار التصفية وحتى ٢٠١٩/٣/٣١ ، وكذا حساب تصفيتها وكيفية التصرف فيها ، ونشير الي عدم تحديد مدة لنهو أعمال تلك اللجنة بالمخالفة لقواعد ومعايير حوكمة الشركات ، ونؤكد على أن حفظ التحقيق بالنيابة العامة لاستبعاد شبهة الجرائم على المال العام لا يعفى الشركة من السعى لحصولها على حقوقها بالتفاوض مع الحكومة الجزائرية عن طريق السلطات المختصة بالدولة .

يتعين إتخاذ التدابير اللازمة عن طريق السلطات المختصة بالدولة لاستيداء حق الشركة ، وموافاتنا بما سبق عرضه .

٦- لم يتم موافاتنا بما تم من دراسات بشان تحديد خسائر الاضمحلال فى استثمارات الشـــــــــــــركة فى " شركة الثريا " البالغ قيمتها (بعد الاضمحلال) نحو٣,٨ مليون جنيه خاصة فيما يتعلق بتحديد القيمة الاستردادية لتلك الاستثمارات والمؤشرات (الداخلية والخارجية)التى تم الاعتماد عليها فى تحديد تلك القيمة فى ظل زيادة نسبة الخسائر المتراكمة والتى بلغت نحو ٥١٤ مليون دولار بنسبة ٧٨,٥% من راس ما ل الشركة البالغ قدره ٦٥٤,٥ مليون دولار ، الامر الذى لم نتاكد معه من مدى صحة خسائر الاضمحلال المحتسبة ومدى صحة صافى قيمة الاستثمار المشار اليه مع ضرورة اعادة النظر فى جدوى الاستمرار فى الاستثمار المذكور .

يتعين بحث اسباب ماتقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

٧- تضمن حساب المخزون نحو ١٣٧ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومهمات خاصة بشبكة الـ IP CORE ، وقد تبين عدم وجود دورة مستندية لضبط حركة تلك الأصناف من حيث الإضافات والاستبعادات والمرتجعات الأمر الذي ترتب عليه عدم تأثر الحسابات المالية بتك الحركات ، فضلا عن إنعدام الرقابة على تلك الأصناف من جانب الشركة المصرية للإتصالات ، خاصة في ضوء عدم وجودها بحوزتها وإستمرار وجودها بحوزة شركة وي داتا وتحت سيطرتها .

يتعين سرعة وضع دورة مستندية للرقابة على حركة تلك المهمات وربطها بمنظومة المخازن بالشركة المصرية للإتصالات ، مع إجراء جرد تلك المهمات وإخضاعها للرقابة المخزنية من الشركة المصرية للإتصالات ، مع إجرا ءالقيود المحاسبية اللازمة .

٨- لازالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ١٣,٧٨٦مليون جنيه منذ ٢٠٠١ وحتى سبتمبر ٢٠١٨ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ منها: (هيئة التأمينات الإجتماعية ، محافظة القاهرة ،مصلحة الضرائب ، وزارة المالية ، الجمارك) ، ونشير إلى صدور احكام برفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ١,٦ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ دون تفعيل ، ولم نقف على أسباب ذلك ، بالرغم من أنه سبق الإشارة لها بعدة تقارير لنا سابقة دون تقدم ملموس بشأنها .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو ازالة أسباب تلك الحجوزات .

٩- ضعف نظام الضبط الداخلي بقطاعات المشغلين نتيجة عدم التنسيق بين كل من قطاعات المشغلين والإدارة المالية وقطاع التشغيل والصيانة حيث لا يتم موافاة الإدارة المالية بالمطالبات الشهرية لكل من المكالمات الدولية والمحلية وخدمات التراسل الخاصة بشركات المحمول الثلاث ، فضلا عن إنفراد قطاعات المشغلين بكافة الاعمال الخاصة بهؤلاء العملاء بدءًا من الاتصال بهم وعقد الاجتماعات وانتهاءً باصدار المطالبات لهم دون التنسيق مع الإدارة المالية.

ونشير إلى قيام الشركة بإعادة هيكلة قطاع المشغلين وتقسيمه إلى عدة قطاعات دون تحقيق الهدف المنشود من توصيات لجنة المراجعة بجلستها نوفمبر ٢٠١٨ وهو إحكام الرقابة على الايرادات المتعلقة بالخدمات التي تخص نيابة الدولي والمشغلين " للأسباب المشار إليها بعاليه.

يتعين سرعة إتخاذ اللازم في هذا الشأن في ضوء التوصيات المشار إليها الصادرة عن لجنة المراجعة بالشركة .

١٠- تضمنت حسابات العملاء العديد من الارصدة المتوقفة بقطاعات الشركة المختلفة (ومنهم قطاع الدولي) والتي يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ .

نوصي ببذل المزيد من الجهد لإستيداء تلك الأموال .

١١- إستمرار وجود فروق في أرصدة العملاء بين الأرصدة الظاهرة بميزان المراجعة والأصدة وفقا لإدارة ضبط الإيراد بالعلاقات التجارية .

١٢- لم نواف بأسباب تأخر قطاع المشغلين بالشركة عن مطالبة شـــــــــــركات المحمول بضريبة المبيـعات (ضريبة القيمة المضافة فيما بعد) الخاصة بإيرادات خدمات مرور المكالمات الدولية عبر البوابة الدولية الخاصة بالشركة المصرية للإتصالات عن السنوات من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ مما ترتب عليه تحمل الشركة وسدادها نحو ٣٢٠ مليون جنيه بالإضافة إلى نحو ٣٦ مليون جنيه تخص المدة من يناير ٢٠١٦ حتى يوليو ٢٠١٦ لم يتم سدادها ، وذلك بالرغم من الخطابات المتكررة في هذا الشأن الصادرة عن قطاع الشئون المالية بالشركة إلى القطاع المذكور منذ يوليو وأغسطس من عام ٢٠١٣ والتي تضمنت إصدار فواتير ذلك الإيراد مضافاً إليه ضريبة المبيعات المستحقة طبقاً لرأى مصلحة الضرائب بخضوع هذا الإيراد حتى لا يتم تحميل الشركة المصرية بهذه الضريبة عند الفحص الضريبي .

- ونشير الى عدم تحصيل الشركة للمبالغ المسددة المشار إليها بعاليه حتى ٢٠١٩/٣/٣١ بالرغم من مطالبة تلك الشركات بها خلال عام ٢٠١٨ ، فضلا عن مطالبة المصلحة بضريبة إضافية عن تلك المبالغ بلغت نحو ١٩٤ مليون جنيه ، بالاضافة الى عدم تحصيل نحو ٣٥,١٣ مليون جنيه تخص شركتى أورانج واتصالات مصر عن الفترة من أغسطس ٢٠١٦ حتى ديسمبر ٢٠١٧ . ومرفوع دعوى قضائية في ٢٠١٨/٢/٢١ (رقم ٢٦٠٤٣ لسنة ٧٢ قضائية) بشأن إلغاء وبطلان مطالبة مصلحة الضرائب للشركة بسداد الضريبة الاضافية المطعون فيها عن الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٢ .

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة لإستيداء ما قامت الشركة بسداده نيابة عن شركات المحمول إلى مصلحة الضرائب على المبيعات .

١٣- إستمرار تضمن أرصدة العملاء (شركات) العديد من المبالغ المرحلة منذ سنوات دون تسوية وهي :-

<u>شركة فودافون :</u>

- نحو ٣٤ مليون جنيه بالحسابات المدينة .
- نحو ٦٢,٦مليون جنيه بحساب الارصدة الدائنة .

- قامت الشركة بتخفيض حساب العميل (مكالمات) بنحو ١٥,١٧ مليون جنيه (خلال الربع الرابع من العام المالي السابق) يمثل الفرق في ضريبة القيمة المضافة بين ما قامت شركة فودافون بسداده للمصلحة من وجهة نظرها وبين ما قامت الشركة بتحميله عليها بحسابتها من وجهة نظرها مقابل تخفيض ذات القيمة من حســـــــاب العميل (فودافون) .

شركة وي داتا :-

- نحو ٤٨,٥ مليون جنيه - بالحسابات المدينة - تتمثل في (١٤,٥ مليون جنيه منذ عام ٢٠١٥ قيمة ما يخص شركة WE DATAمن خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب ، ٢٨ مليون جنيه خاصة بالاختلافات في قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ والتي بلغت نحو ٢٠ مليون دقيقة وذلك لحين اعتماد الإدارة الفنية واتمام التحقيقات ذات العلاقة ، ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة) ولم نقف على حساب الإضمحلال اللازم لتلك المبالغ .

- نحو ٣١٨ مليون جنيه - بالحسابات الدائنة - تتمثل في (٢٨١ مليون جنيه قيمة تكاليف إدارة وتشغيل وصيانة شبكة الـ IP CORE عن السنوات من ٢٠١٥ حتى الربع الأول من عام ٢٠١٨ ، ولم يتم تجديد عقد الإدارة المنتهي في ٢٠١٥/٣/٣١ بالرغم من إستمرار إدارة الشركة للشبكة وتحميل الشركة المصرية للإتصالات بتلك التكاليف ، ٣٧ مليون جنيه قيمة عقود الصيانة الخاصة بشبكة ال IP CORE المبرمة مع الغير من خلال شركة WE DATA وذلك قبل نقل أجهزة الشبكة للشركة المصرية للاتصالات) .

بالإضافة إلى تضمن حسابات العملاء - خدمات الـ BIT STREAM - نحو ١٧٥ مليون جنيه في ٢٠١٩/٣/٣١ دون وجود بيانات عن تلك المديونيات للتحقق من صحتها ، بالرغم من أن بعضها مرحل منذ سنوات سابقة وتكرار طلب تلك البيانات دون إستجابة من الشركة .

يتعين دراسة كافة تلك المبالغ وإتخاذ اللازم بشأنها .

١٤- تضمنت الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة بالعديد من قطـــاعات الشركة ، بعضها يمثل مبالغ مختلف عليها بين الشركة وجهات إدارية لازالت محل نزاع دون حسم.
يتعين بذل المزيد من الجهد لتسوية تلك الأرصدة .

ملاحظـــــــــات آخـــرى :

١- قامت الشركة بشراء عدد من سيارات الركوب الجديدة خلال الربع الأول بنحو ٤,٧٥ مليون جنيه تتمثل في (عدد ٦ سيارات باسات بنحو ٣ مليون جنيه ، عدد ١ سيارة BMW X5 موديل ٢٠١٨ بنحو ١,٧٥٠ مليون جنيه ، وفي هذا الشأن نشير إلى :-

أ - تم الشراء بموافقة الرئيس التنفيذي بناء على المذكرة المعروضة من النائب الأول المختص بتاريخ ٢٠١٩/٣/٦ ، ٢٠١٩/٣/١٩ ولم نقف على أسباب ضرورية لشراء تلك السيارات .

ب - تم تخصيص السيارة الـ BMW X5 المشار إليها بعاليه للسيد المهندس الرئيس التنفيذي للشركة بالرغم من أنه سبق قيام الشركة خلال العام السابق ٢٠١٨ بشراء سيارة مرسيدس طراز E 250 موديل عام ٢٠١٧ بنحو ٢,٥ مليون جنيه خصصت للرئيس التنفيذي السابق ، الأمر الذي كلف الشركة نحو ٤,٢٥ مليون جنيه خلال عام واحد فقط قيمة وسيلة إنتقال للرئيس التنفيذي للشركة ، بالإضافة إلى وجود سيارة ماركة BMW- 525مخصصة أيضا لذات المنصب مشتراه منذ سنوات سابقة.

ج - وقد تم تخصيص السيارات ماركة الـ باسات لإستخدام فئة نواب الرئيس التنفيذي بالرغم من صدور قرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢٠١٨/٧/٢) بتاريخ ٢٠١٨/٧/٥ بشأن إعادة هيكلة الأجور وما ترتب عليه من زيادة بدلات الإنتقال لنواب الرئيس التنفيذي وكذا للإدارة العليا بالشركة بنسبة بلغت نحو ١٠٠% وما ترتب عليه من تنازل كافة مستخدمي سيارات الشركة عن إستخدامها.

الأمر الذي يمثل مغالاة في الصرف في الوقت الذي إتجهت فيه الشركة للإقتراض بنحو ٨ مليار جنيه لتمويل خططها التشغيلية والإستثمارية.

يتعين العمل على ترشيد الانفاق خاصة في ظل عدم وجود احتياجات ضرورية تلك السيارات ووجود بدائل جيدة لها .

٢- لم نواف بمذكرات الفحص الضريبي (ضريبة الدخل،المبيعات) بالرغم من تكرارا طلبها من الشركة بالعديد من المكاتبات ، حيث لم نقف على صحة المبالغ المسددة لمصلحتي الضرائب على المبيعات والعامة ، والتي تتمثل في الآتي :-

- **نحو ٢٢١ مليون جنيه** قيمة فروق فحص ضريبة مبيعات عن عامى ٢٠٠٩ و٢٠١٠ سددت خلال الأعوام السابقة.

- **نحو ٥٨٦ مليون جنيه** قيمة فروق فحص ضريبة مبيعات سددت خلال عام ٢٠١٧ والربع الاول من عام ٢٠١٨ تستحق عن الفترة من عام ٢٠١١ حتى٢٠١٥ .

- **نحو ١٥٠مليون جنيه** فروق فحص ضريبة دخل عن الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٤.

- **نحو ٤٥ مليون جنيه** قيمة فروق فحص ضريبة شركات الاموال عن عام ٢٠١٥ سددت خلال ٢٠١٨ .

- ونشير إلى أن ضريبة المبيعات (القيمة المضافة حالياً) من الضرائب غير المباشرة التى يتحمل عبئها المستهلك الأخير وأن دور الشركة هو مجرد وسيط بينه وبين مصلحة الضرائب .

يتعين التحقيق فى أسباب ما سبق وتلافي أوجه القصور حفاظاً على أموال وحقوق الشركة ، موافاتنا بمذكرات الفحص الضريبي المشار إليها .

٣- تضمن حساب مديونيات مصلحة الضرائب على المبيعات (حـ/2537001) مبلغ ٦,٥ مليون جنيه مرحل منذ عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، وذلك على الرغم من الإنتهاء من الفحص الضريبي لتلك الأعوام وسداد الشركة لفروق القحص الضريبي المتعلقة بها ، كما ورد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية في 2018/12/31 .

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة ومراعاة الأثر على الحسابات المرتبطة .

٤- مخالفة الشركة للمادة رقم (٢) من القانون رقم (٦٣) لعام ٢٠١٤ الخاص بالحد الأقصى للأجور والتي تضمنت " أن يتم إخطار الجهة التابع لها العامل بكافة المبالغ المنصرفه له بأي صورة " ، حيث تبين إستمرار الشركة في صرف مبالغ لبعض العاملين "بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة " تتمثل في بدل حضور جلسات لجان وذلك بصفة

شخصية دون تحويلها إلى الهيئة لتقوم بصرفها وفقا للقواعد المعمول بها لديها أو إبلاغها بذلك والتي بلغت خلال الربع الاول من العام الحالي نحو ٣٢٢ الف جنيه .

يتعين الإلتزام بنص القانون المشار إليه بعاليه.

٥- لم تتضمن محاضر كل من : (إجتماع مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت والحوافز) ، التي وافتنا بها الشركة للمناقشات التي تتم بها بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث اثناء الإجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " ، الأمر الذي يمثل قيدا على إطلاعنا على كافة الموضوعات الهامة والمؤثرة على أعمال الشركة .

يتعين الإلتزام بما ورد بالمادة المذكورة عند إعداد محاضر المجلس .

٦- قامت الشركة المصرية للإتصالات بإبرام إتفاقية ترابط مع شركة " إتصالات مصر " بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ تعديلا للإتفاق المبرم بينهما فيما يخص شبكة تليفون المحمول (الشبكة الرابعة) وقد ترتب عليه أصبح لزاما على الشركة المصرية تحقيق عدد طموح من المكالمات ونقل البيانات خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ ، والذي أضحى من الصعوبة تحقيقها خلال تلك السنوات القادمة في ضوء الزيادة المضطرده في الأعداد المطلوب تحقيقها من عام لآخر .

حيث بلغت نسبة عدد المكالمات التي إستهلكتها الشركة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ نحو ١٢,٦٤% من إجمالي العدد الواجب تحقيقه بالإتفاق المشار إليه .

ونشير إلى قيام الشركة بالإتفاق مع شركة " إتصالات مصر " على ترحيل المكالمات التي لم يتم إستهلاكها خلال عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩ .

نوصي بتفعيل البند رقم (١٨) من الإتفاق المشار إليه التي تضمنت " فى حالة حدوث أى متغيرات بالسوق قد تؤدى إلى تغيير التوازن التجارى لإتفاقية التجوال المحلى فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمة لعودة التوازن " ، وذلك أسوة بما تم خلال عام ٢٠١٨.

٧- بلغت إيرادات الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة خلال الربع الأول من العام المالي الحالي نحو ٤,٨٧٢ مليار جنيه منها نحوا ٤,٨٥٤ مليار جنيه محصلة من شركة فودافون بناءاً على الاتفاقية الموقعة معها في فبراير ٢٠١٩ والتي تقضى بصرف نحو ٥,٥ مليار جنيه (على دفعتين) من إجمالي نصيب الشركة المصرية للاتصالات من الأرباح المحتجزة والبالغة في ٢٠١٨/١٢/٣١ نحو ٨,١٥٤ جنيه .

ونشير في هذا الصدد الى أن نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى الشركة المذكورة في ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ نحو ٣,٩٤٨ مليار جنيه .

٨ - تم الغاء المخصص المكون لمقابلة الرصيد المتوقف بعملاء الدولى خارج مصر بنحو 94 مليون جنيه المعادل لنحو 5.3 مليون دولار قيمة المديونية الخاصة بدولة سوريا والمتوقفة منذ عام 2007 بالرغم من ان تلك المديونيه لازالت قائمه ولم تحصل ولم يتخذ بشانها اى اجراء جديد حتى ٢٠١٩/٣/٣١ .

يتعين بحث اسباب ذلك واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة.

تحريراً في : ٣ / ٢٠١٩/٦

"مديرو العموم"

"نواب مدير الإدارة"

" محاسب/تامر سيد حسن " **"محاسب/حسن سعيد يوسف"**

"محاسبة/شرين المغربي" **محاسبة / عبير طلعت عبد العزيز "**

وكلاء الوزارة

نواب أول مديرة الإدارة

محاسب/عاطف عبد السلام **محاسبة/ سوزان احمد صلاح** **محاسب/ عبدالله عبد العليم**

محاسب/ عاطف صبحي حسن **محاسبة / نللي نعمان فهمى**

محاسبة/ فينيس خلاف ابسخيرون